



تقرير الرقابة المالية على بلدية النور
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية
(تصرف سنة 2018)

أحدثت بلدية النور بمقتضى الأمر الحكومي عدد 2132 المؤرخ في 03 ديسمبر 2015 ويبلغ عدد سكانها 40573 نسمة وتمسح 4,58 كم².

وتعدّ بلدية النور طبق أحكام الفصلين 131 و 132 من دستور الجمهورية التونسية¹ جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وهي مكلفة بإدارة المصالح المحلية وفقا لمبدأ التدبير الحرّ. وقد بلغت جملة مقايض البلدية سألقة الذكر بعنوان تصرف سنة 2018 حوالي 2,348 م.د منها 1,970 م.د مقايض العنوان الأول و 0,378 م.د مقايض العنوان الثاني. فيما بلغت جملة نفقاتها حوالي 1,691 م.د منها 1,678 م.د نفقات العنوان الأول و 0,013 م.د نفقات العنوان الثاني.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية النور بعنوان تصرف سنة 2018 والوثائق المدعمة له بتاريخ 31 جويلية 2019.

وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحكومة المحليّة تولّت محكمة المحاسبات النظر في الوضعيّة الماليّة لبلدية النور بعنوان تصرف سنة 2018 للتأكد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصدقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت المحكمة اهتمامها لأداء البلدية في مجال تعبئة الموارد المالية وفي مجال تأدية النفقات.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة المحكمة واستغلال المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وانتهت أعمال الرقابة إلى الوقوف على جملة من النقائص شابت توظيف المعاليم البلدية واستخلاصها والتصرف في الأملاك وعقد النفقات وتأديتها.

وباستثناء ما يتعلق بالبقايا للاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان تصرف سنة 2018 من شأنها أن تمسّ من مصداقية البيانات المضمّنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

¹ المصادق عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 26 جانفي 2014.

وأُسفر تنفيذ ميزانية البلدية بعنوان تصرف سنة 2018 عن فائض جملي في المقايض على المصاريف قدره 656.577,308 د. ويبرز الجدول الموالي هيكله موارد ونفقات البلدية لسنة 2018:

2018		الصف	الجزء	العنوان
النفقات (د)	المقايض (د)			
	233.971,262	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	المداخل الجبائية الاعتيادية	العنوان الأول
	180.766,183	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		
	177.710,550	معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات		
	29.585,679	مداخيل الأملاك البلدية	المداخل غير الجبائية الاعتيادية	
	1.347.540,677	المداخل المالية الاعتيادية		
	1.969.574,351	مجموع العنوان الأول		
	378.000,000	الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية		العنوان الثاني
	0	موارد الاقتراض		
	0	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة		
	378.000,000	مجموع العنوان الثاني		
1.315.959,745		التأجير العمومي	نفقات التصرف	العنوان الأول
312.446,394		وسائل المصالح		
48.748,904		التدخل العمومي		
0		نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		
0		فوائد الدين	فوائد الدين	
1.677.155,043		مجموع العنوان الأول		
13.842,000		الاستثمارات المباشرة	نفقات التنمية	العنوان الثاني
0		تسديد أصل الدين		

0		النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
13.842,000		مجموع العنوان الثاني
	656.577,308	الفائض

I. الرقابة على الموارد

1-تحليل الموارد

أ-موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1.969.574,351 د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتى من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2018 ما جملته 592.447,995 د. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل ونسبها:

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
39,49	233.971,262	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
30,51	180.766,183	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
30,00	177.710,550	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0	0	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
100	592.447,995	المجموع

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2018، ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها.

النسبة %	المبلغ (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
12,28	28.740,762	المعلوم على العقارات المبنية
2,77	6.474,702	المعلوم على الأراضي غير المبنية
42,37	99.125,389	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية
37,82	88.477,000	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون
0,12	287,500	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات
4,64	10.865,909	المعلوم على النزل
100	233.971,262	المجموع

ويتضح من خلال المعطيات المتوفرة بالحساب المالي للبلدية أنّ المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة تمثّل نسبة 16,73 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية فيما تستأثر مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 180.766,183 د أي بنسبة 30,51 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية. أمّا المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية فلم تتجاوز على التوالي 28.740,762 د و 6.474,702 د أي ما يمثل تباعا نسب 4,86 % و 1,10 % من مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 341.144,251 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 310.218,209 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 30.926,042 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 91.635,080 د في موقّ ديسمبر 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 432.779,331 د في سنة 2018. وتمّ استخلاص 35.215,464 د أي ما نسبته 8,13 % من جملة هذه المبالغ. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 7,51 % و 12,95 %.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2018 ما قيمته 1.377.126,356 د. وتتوزع هذه الموارد بين "مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية" و"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك الذي يمثل نسبة 47,17 % من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وبلغت مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية المحققة سنة 2018 ما قيمته 29.585,679 د متأتية أساسا من مداخيل رياض الأطفال بنسبة 52,82 % وكراء العقارات بنسبة 47,18 %.

وجدير بالذكر أنّ المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية بلغت في سنة 2018 ما جملته 57.155,472 د لم يستخلص منها سوى نسبة 51,76 % .

ب- موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة (%)
الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية	378.000,000	100
موارد الاقتراض	0	0
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0
جملة موارد العنوان الثاني	378.000,000	100

ج- القدرات المالية للبلدية

بلغ مؤشر الاستقلال المالي للبلدية خلال سنة 2018 حوالي 40,73 % وظلّ بذلك دون المعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدد بـ 70 % كحدّ أدنى.

أما مؤشر هامش التصرف بالنسبة للبلدية (نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأول) فبلغ سنة 2018 حوالي 78,46 % في حين أن النسبة القصوى المحددة لهامش التصرف من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية تبلغ 55 %.

وجدير بالذكر أنّ الفصل 9 من من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية ينصّ على أن " تلتزم الجماعات المحلية بالتحكم في حجم النفقات المخصصة للتأجير العمومي على أن لا يتجاوز سقف خمسين بالمائة من الموارد الاعتيادية المحققة من ميزانيتها" وخلافاً لذلك مثل حجم نفقات التأجير ببلدية النور خلال سنة 2018 حوالي 66,8 % من جملة مواردها الاعتيادية.

2- توظيف الموارد وتحصيلها

أ- توظيف المعاليم

- إعداد جداول التحصيل وتقييمها

وفق مجلة الجباية المحلية تتولى كلّ بلدية سنويا إعداد جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ويمكن تحيين هذه الجداول سواء عند إجراء عملية إحصاء أو بمناسبة مراقبة التصاريح المودعة من قبل المطالبين بالأداء البلدي.

وبلغ عدد الفصول بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وبجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية تباعا 10256 و2180 فصلا بعنوان سنة 2018.

وقد لوحظ أنّ جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 تعوزه الصحة من ذلك أنه يتضمّن عقارات لمطالبين بالأداء غير راجعين بالنظر لبلدية النور وإنما لبلديتي القصرين والزهور. وقد تمّ في هذا الإطار الوقوف على 11 حالة.

وبالإضافة إلى ذلك تمّ الوقوف على وجود عقارات بأنّهج مصباح الجربوعي وعين القايد وسمامة مثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لبلدية النور والحال أنّ هذه الأنهج راجعة بالنظر لبلدية الزهور وبلدية القصرين. ويتعلق الأمر بـ 487 عقارا.

وعلاوة على ذلك تبين من خلال النظر في جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 تثقيل نفس العقارات أكثر من مرّة بالجدول المذكور. وقد تمّ في هذا الإطار الوقوف على 07 حالات.

وتستدعي هذه الوضعية من البلدية السعي إلى طرح المبالغ المثقلة، بعنوان العقارات الراجعة بالنظر لبلديات أخرى والمبالغ المثقلة أكثر من مرّة، من جدول التحصيل حتى يعكس حسابها المالي حقيقة الموارد المتاحة لها.

كما أسفر فحص جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 عن الوقوف على عدم دقة بعض المعطيات المضمنة به على غرار عناوين المطالبين بالأداء حيث يتمّ في عديد الحالات الاقتصار على ذكر الحيّ القاطن به المطالب بالأداء فحسب دون تحديد النهج وعدد المسكن.

كما حال عدم إنجاز أعمال الإحصاء العشري 2016/2017 بالكيفية اللازمة طبق مقتضيات منشور وزير الشؤون المحلية عدد 4 لسنة 2016 المؤرخ في 11 فيفري 2016 دون توفير المعطيات الكاملة لمصلحة الجباية حيث تبين من خلال فحص عينة من استمارات إحصاء العقارات عدم تضمّنها لعدة بيانات وجوبية على غرار رقم بطاقة تعريف المطالب بالأداء أو معرفه الجبائي وعنوان العقار والخدمات المتوفرة.

وجدير بالذكر أنّ هذه النقائص على مستوى تدوين المعطيات لا تساهم في تيسير إجراءات إستخلاص المعاليم آنفة الذكر.

أمّا في خصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية فخلافا لمقتضيات الفصل 33 من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على أن يتمّ توظيف المعلوم على الأراضي غير المبنية بنسبة 0,3% من القيمة التجارية الحقيقية للأراضي لوحظ أنّ البلدية تعتمد بصفة آلية الثمن المرجعي للمتر المربع عند ضبط قيمة المعلوم على الأراضي غير المبنية.

كما تبين أن جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 لا يتضمّن عناوين المطالبين بالأداء أو أرقام بطاقات تعريفهم الوطنية أو معرفاتهم الجبائية ويتم الاقتصار على إدراج عنوان العقار فحسب مما يعسر عملية استخلاص المعاليم بهذا العنوان.

وبالإضافة إلى ذلك تبين أنّ البلدية لم تتول إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص بعنوان هذا المعلوم.

- تثقيف جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيف جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية بعنوان سنة 2018 وذلك خلافا لمقتضيات مجلة الجباية المحلية التي تنصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم تثقيف الجداول المذكورة بتأخير بلغ 5 أشهر و 27 يوما مثلما يبرز من الجدول الموالي:

التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة	تاريخ التثقيف	تاريخ الإحالة من قبل البلدية	الجداول
5 أشهر و 27 يوما	2018-06-28	2018-06-14	جدول المعلوم على العقارات المبنية
5 أشهر و 27 يوما	2018-06-28	2018-06-14	جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية

ويعزى التأخير في تثقيف جداول تحصيل المعاليم على العقارات أساسا إلى تأخر البلدية في إعداد هذه الجداول وإحالتها إلى مصالح أمانة المال الجهوية بالقصرين.

ب- استخلاص المعاليم

لوحظ أنّ نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية خلال سنة 2018 ظلّت ضعيفة حيث لم تبلغ 13%. كما يبرز ذلك الجدول الموالي:

المعاليم /المداخيل	التقيلات(د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (د)
المعلوم على العقارات المبنية	382.792,442	28.740,762	7,51	354.051,680
المعلوم على الأراضي غير المبنية	49.986,889	6.474,702	12,95	43.512,187

وطبقا لما نصت عليه الفصول من 28 إلى 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية يتولى القابض البلدي القيام بإجراءات التتبع قصد استخلاص الديون المتخلدة بذمة المطالبين بالأداء والمثقلة بدفاته. غير أنه تبين بخصوص المرحلة الرضائية ضعف عدد الإعلانات التي تم توجيهها من قبل القابض البلدي في شأن المعلوم على العقارات المبنية حيث لم تعد 895 إعلاما من جملة 10256 فصلا مثقلا (منها 9608 فصلا مثقلا وغير مستخلصا). وبذلك لم تتجاوز نسبة الإعلانات الموجهة للمطالبين بالأداء 8,73 % من جملة الفصول المثقلة.

كما لم يتم توجيه أي إعلام للمطالبين بالأداء في خصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية البالغ عدد فصوله 2180 فصلا (منها 2029 فصلا مثقلا وغير مستخلصا).

وعلاوة على ذلك لوحظ أن القابض البلدي اقتصر على توجيه اعلامات إلى المدينين دون المرور إلى المرحلة الجبرية في خصوص 895 فصلا بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 28 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أن المدين ينتفع بأجل 30 يوما تحتسب ابتداء من تاريخ تبليغ الإعلام لتسوية وضعيته وبانتهاء الأجل المذكور يتولى المحاسب تبليغ المدين السند التنفيذي.

وفي إطار إحكام متابعة استخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية وإضفاء النجاعة المرجوة على أعمال التتبع نصت المذكرة العامة عدد 3 المؤرخة في 08 جانفي 2007 على جملة من الإجراءات تتمثل بالخصوص في التخلي عن تسجيل عمليات الاستخلاص ضمن جداول التحصيل وضرورة مسك جذاذات حول وضعية المطالبين بالأداء تدون بها المعطيات المتعلقة بالمبالغ المستخلصة. وخلافا لذلك لوحظ غياب آليات متابعة بالقباضة البلدية حيث لا يتم مسك جذاذات بالنسبة للمطالبين بالأداء كما يتم تسجيل المعطيات المتعلقة بعمليات الاستخلاص المنجزة ضمن جداول التحصيل.

ومن شأن التصرف على هذا النحو أن يؤدي إلى سقوط حق التتبع في خصوص عديد الفصول المثقلة وغير المستخلصة بالتقادم عملا بأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على سقوط الديون العمومية بالتقادم بمضي خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع.

كما لوحظ في خصوص المعاليم بعنوان كراء العقارات ضعف نسبة الإستخلاص في هذا المجال حيث لم تتجاوز 51,76%. فالمداخل المثقلة بهذا العنوان تبلغ 57.155,472 د في حين لم يستخلص منها سوى 29.585,679 د.

وفي مجال استلزام الأملاك تولت البلدية سنة 2018 استلزام ثلاث أسواق ببلغ جملي قدره 150 أ.د. وقد لوحظ أن البلدية لم تقم بمطالبة المستلزمين بتقديم الموازنة الختامية والمؤيدات المالية الخاصة بكل المصاريف وكذلك حسابات الاستغلال للأنشطة والخدمات المنجزة بالأسواق وذلك خلافا لمقتضيات كراسات الشروط الخاصة بالأسواق المستلزمة. وهو ما لا يسمح بمراقبة مدى تفيد المستلزمين بتطبيق المعاليم المحددة بكراسات الشروط ولا يمكن من تقييم المداخيل السنوية لكل سوق والتي تعتمد كأسعار افتتاحية في السنة الموالية طبق مقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 7 جوان 2013.

II. الرقابة على النفقات

1- نفقات العنوان الأول والثاني واستهلاك الاعتمادات

بلغت نفقات العنوان الأول لبلدية النور 1.677.155,043 د سنة 2018، منها 1.315.959,745 د نفقات التأجير العمومي و312.446,394 د نفقات وسائل المصالح و48.748,904 د نفقات التدخل العمومي بما يعادل نسب على التوالي 78,46% و 18,63% و 2,91% من مجموع نفقات العنوان الأول. ويتضح من خلال هذا التوزيع أن كتلة الأجور ببلدية النور تجاوزت المعيار المرجعي المحدد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ب 55% من مجموع نفقات العنوان الأول. و يذكر أن بلدية النور قد تحصلت سنة 2018 على منح ومساهمات مخصصة للتسيير من قبل الدولة بمبلغ جملي قدره 429.351,718 د.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 13.842,000 د توزعت بين نفقات إنجاز دراسات بنسبة 27,76% ونفقات الاعتناء بالمساحات الخضراء وبمداخل المدن بنسبة 72,24% من نفقات العنوان الثاني. وقد قدرت الإعتمادات النهائية المخصصة لنفقات هذه البلدية بعنوان تصرف سنة 2018 حوالي 2,919 م.د في حين لم تتعد قيمة الإعتمادات الجمالية المستهلكة 1,690 م.د بما يعادل نسبة استهلاك في حدود 57,91% .

وقد لوحظ ضعف نسب الإستهلاك خاصة بالعنوان الثاني حيث لم يتم استهلاك سوى حوالي 2,90% من الإعتمادات المخصصة له. فباستثناء الإعتمادات المخصصة لانجاز الدراسات والتي تم استهلاكها بنسبة 76,84

% والاعتمادات المخصصة للاعتناء بالمساحات الخضراء وبمداخل المدن المستهلكة بنسبة 100 % فقد سجلت بقية الفصول نسبة استهلاك 0 % . ويبرز الجدول الموالي نسب استهلاك فصول العنوانين الأول والثاني؛

البيان	الإعتمادات النهائية (د)	الإعتمادات المستهلكة (د)	نسبة الإستهلاك (%)
نفقات العنوان الأول	2.441.614,158	1.677.155,043	68,69
الفصول			
01.100	1.090,000	0	0,00
01.101	1.300.000,000	1.053.084,683	81,01
01.102	348.000,000	262.875,062	75,54
02.201	442.614,158	259.476,414	58,62
02.202	55.000,000	52.969,980	96,31
03.302	27.500,000	10.498,904	38,18
3.303	3.000,000	0	0,00
03.304	49.000,000	38.250,000	78,06
03.305	15.410,000	0	0,00
نفقات العنوان الثاني	478.000,000	13.842,000	2,90
الفصول			
06.600	5.000,000	3.842,000	76,84
06.603	31.504,150	0	0,00
06.604	25.000,000	0	0,00
06.606	290.000,000	0	0,00
06.608	10.000,000	0	0,00
06.610	96.495,850	0	0,00
06.612	10.000,000	0	0,00
06.615	10.000,000	10.000,000	100,00

ويذكر أنّ المخطط السنوي للاستثمار لسنة 2018 تضمنّ إقتناء معدّات نظافة وإنجاز أشغال إنارة عمومية بكلفة جمالية تقدّر بـ 353 أ.د غير أنّ بلدية النور لم تتولّى إلى موفى نوفمبر 2019 إنجاز هذه المشاريع.

2- عقد النفقات وتأديتها

-إرفاق وثيقة اقتراح التعهد بالنفقة بوثائق الصرف

وفق مقتضيات مجلة المحاسبة العمومية والأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية يخضع عقد نفقات البلديات إلى التأشير المسبقة لمراقب المصاريف العمومية. غير أنّه تبين بخصوص نفقات بلدية النور لسنة 2018 عدم إرفاق الوثيقة التي تثبت الحصول على تأشيرة مراقب

المصاريف العمومية بالأمر بالصرف عدد 003 بتاريخ 2018/05/09 وتم الإكتفاء بذكر رقم التأشير وتاريخها على الأمر بالصرف المذكور.

-التنصيصات الوجوبية على الفواتير

ضبط الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة ومذكرة التعليمات العامة لوزارة المالية عدد 2 بتاريخ 5 نوفمبر 1996 جملة من البيانات الواجب التنصيص عليها على الفواتير حتى يتسنى اعتمادها كمؤيدات لتصفية النفقات وخلصها. وقد تبين أن بعض الفواتير التي تم خلاصها لا تتضمن بعض التنصيصات الوجوبية على غرار مراجع أذن التزود الخاصة بها ونسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة. ويبرز الجدول الموالي أمثلة عن ذلك:

التنزيل	موضوع النفقة	عدد وتاريخ الأمر بالصرف	البيانات غير المنصوص عليها بالفواتير
022010013.000	لوازم المكاتب	05 في 2018/04/03	-الأثمان الفردية للفصول خالية من الأداء -نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة -مرجع إذن التزود
02202.0030.002	مصاريف النفقات المباشرة لتنظيف المدينة	06 في 2018/06/22	- الأثمان الفردية للفصول خالية من الأداء -مرجع إذن التزود
02202.0030.003	كراء معدات	07 في 2018/06/25	-نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة - الأثمان الفردية للفصول خالية من الأداء -مرجع إذن التزود
03302.0025.000	مصاريف الوقاية الصحية	02 في 2018/04/19	-الأثمان الفردية للفصول خالية من الأداء -نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة -مرجع إذن التزود
02201.0010.002	تعهد وصيانة وسائل النقل	07 في 2018/04/25	-الأثمان الفردية للفصول خالية من الأداء - مبلغ الأداء على القيمة المضافة -مرجع إذن التزود

- الخصم من المورد

ينصّ الفصل 19 مكرر من مجلة الأداء على القيمة المضافة على ضرورة أن تتولى مصالح الدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية إجراء خصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بنسبة 25 % من مبلغ الأداء على القيمة المضافة على المبالغ التي تساوي أو تفوق 1000 د وتخص الاقتنانات من سلع ومعدات وتجهيزات وخدمات.

وإتضح من خلال فحص وثائق الصّرف أن مصالح البلدية لم تقم عند خلاص مستحقات مزود بإجراء الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة حيث لم تتول إخضاع النفقة المتعلقة بمصاريف الوقاية الصحية المرفقة بالفاتورة عدد 134 بتاريخ 2018/04/09 والأمر بالصرف عدد 02 بتاريخ 2018/04/19 إلى الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 399,156 ديناراً.

- خلاص المتعاملين مع البلدية

نصت المذكرة العامة لوزير المالية عدد 48 بتاريخ 17 ماي 1999 والمتعلقة بصرف النفقات العمومية على أن لا تتجاوز المدة الفاصلة بين تاريخ إصدار الأمر بالصرف وتاريخ الدفع 10 أيام إلا أن المحاسب لم يتقيد بهذا الإجراء في بعض الحالات. يذكر من ذلك الأمر بالصرف عدد 1 المتعلق بالإعتناء بالحدائق بتاريخ 2018/03/06 الذي تمّ خلاصه بتاريخ 2018/03/26 والأمر بالصرف عدد 4 المتعلق باقتناء مطبوعات بتاريخ 2018/03/23 الذي تمّ خلاصه بتاريخ 2018/05/18 والأمر بالصرف عدد 3 المتعلق بالاعتناء بالتنوير العمومي بتاريخ 2018/05/09 الذي تمّ خلاصه بتاريخ 2018/05/23.

- التنصيب على العدد المنجمي لوسائل النقل

لوحظ بخصوص مصاريف الاعتناء بوسائل النقل أنه لا يتم في بعض الحالات التنصيب بالفواتير على الرقم المنجمي لوسيلة النقل المنتفعة بقطع الغيار أو الخاضعة لعمليات صيانة أو المنتفعة بالوقود وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف. ويذكر من ذلك الحالات التالية؛ الأمر بالصرف عدد 07 بتاريخ 2018/04/25 والفاتورة المصاحبة له عدد 04 بتاريخ 2018/03/21 بمبلغ 39.959,700 د والأمر بالصرف عدد 20 بتاريخ 2018/12/14 والفاتورة المصاحبة له عدد 07 بمبلغ 1.832,600 د بتاريخ 2018/11/27.

- إثبات الضرورة عند عقد النفقات بعد 15 ديسمبر من السنة المالية

تولت بلدية النور إصدار طلب التزود عدد 23 بتاريخ 2018/12/17 المرفق بالفاتورة عدد 140 بتاريخ 2018/12/18 بمبلغ 7.980,000 د وبالأمر بالصرف عدد 23 بتاريخ 2018/12/28 دون إثبات ضرورة النفقة المذكورة خلافا لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية.

- جرد الأملاك المنقولة

خلافا لمقتضيات التعليمات العامة عدد 186-75 المؤرخة في 02 أوت 1975 التي نصّت على وجوب تسجيل المشتريات القابلة للجرد بدفتر يخصّص للغرض لوحظ أن البلدية لا تتولى تدوين كل الأملاك المنقولة القابلة للجرد بالدفتر المخصص للغرض.

كما اتضح أنه خلافا لمقتضيات مجلة المحاسبة العمومية لم تتول البلدية في موفى سنة 2018 إجراء الجرد السنوي للمنقولات ومن شأن التغافل عن هذا الإجراء أن لا يضمن توفير الحماية اللازمة للأملاك البلدية المنقولة.

ردّ محاسب بلدية النور

الموضوع: ردا على التقرير الأولي بخصوص الرقابة المالية على حسابات قباضة بلدية النور تصرف سنة 2018 .

المرجع: تقرير حول الرقابة المالية على بلدية النور بالقصرين تصرف سنة 2018 الوارد علينا في 2019/12/16 .

أما بعد ,

أنهي إلى كريم علمكم أنه حسب ما تم التصريح به ضمن تقرير الرقابة المالية على حسابات قباضة بلدية النور الوارد علينا في 2019/12/16 تحت عدد 08 /2019 و بصفتي قابض بلدية النور تمت مراجعة الأعوان المعنيين بالأمر والمكلفين بالإستخلاص إضافة لعدول الخزينة حيث أفادونا بما يلي كالأتي تفصيليا :

✓ التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والغير مبنية بعنوان سنة 2018 يعود إلى التأخير الكبير في إحالة الدفاتر من طرف البلدية قرابة الستة أشهر و هو أمر يتجاوز القباضة و قد راسلنا البلدية في هذا الغرض عديد المرات أخرها مكتوب عدد 2018/254 بتاريخ 2018/05/29 .

الأمر الذي أدي لتواصل ضعف نسبة استخلاص المعاليم لسنة 2018 كما أسلفنا لكم في تقارير السنوات السابقة علاوة على الأسباب الأخرى التي نذكر منها :

- عزوف المواطن عن خلاص المعاليم وذلك لتردي أوضاعه الإجتماعية و فقدان الثقة المتبادلة بينه وبين البلدية .إضافة لعدم رغبة المواطن في خلاص الأداء البلدي لتقصير البلدية في القيام بواجباتها كرفع الفضلات اليومية من كل الأحياء والأنهج والشوارع حيث تبقى أكوام كبيرة في كل الأماكن جالبة للروائح الكريهة والأمراض وإذا تدخلت البلدية يتم حرق هذه المصبات في مكانها دون نقلها مما سبب الإستهاء الكبير من هذه الطرق السيئة
 - كثرة الأخطاء في العناوين وتكرار الأسماء وتسجيل أشخاص غير موجودين أصلا كل هذا راجع لطريقة الإحصاء السلبية المعتمدة في دفاتر البلدية وعدم تحيين الأسماء من دفاتر العقارات الغير مبنية نحو دفاتر العقارات المبنية نظرا لتشييد العقار على أرض الواقع و هو مسجل أرضا بيضاء لدى البلدية ..
 - تسجيل أصحاب الإعفاءات في دفتر تثقيل العقارات المبنية و غير المبنية و بالتالي تضخم مالي صلب تثقيات هذه الدفاتر رغم عديد المراسلات من قبل القباضة ليتم طرح هذه الفصول وتلافي هذا التضخم .
 - تسجيل عقارات تابعة لبلديات أخرى بدفاتر بلدية النور .
 - عدم إدراج رقم بطاقة التعريف الوطنية في دفاتر العقارات بجميع أنواعها مما يصعب عملية الإستخلاص لصعوبة التفريق بين أصحاب العقارات و ذلك لتشابه الأسماء .
- ✓ ضعف أو النقص في عدد الإعلانات التي يتم توجيهها إلي المطالبين بالأداء سببه من جهة نقص عدول الخزينة (عدلي خزينة مقابل 04 بلديات) و من جهة أخرى عدم قبول المواطن إستلام الإعلانات و الإمضاء خاصة عند طلب الهوية (بطاقة التعريف الوطنية) حيث يتم تبليغ ثلث الإعلانات أو أقل ويقع إرجاع الباقي إلى القباضة البلدية .
- ✓ إضافة لتكرار الإعتمادات على عدول الخزينة جراء الجو المشحون وعدم الإستقرار الأمني في البلاد و في بعض الأحياء بصفة خاصة كما أن و الأهم أن القباضة البلدية تشمل 04 بلديات و 06 مؤسسات و 59 جمعية مائة حتى على مستوى عمل الشبابيك تفتقر لمنظومة تصرف في الموارد المالية (GRB) التي أصبحت هامة و ضرورية و تساعد في تحيين الإستخلاصات وإضفاء النجاعة في التتبع .
- ✓ تسجيل العقارات بإسم الورثاء و عدم قبول الإعلانات و خلاص المعاليم القارة بحجة الإشتراك في الملكية .
- ✓ بالنسبة للعقارات الغير مبنية فتوجيه الإعلانات إليها بات أمرا ميؤوسا منه كي لا نقول مستحيلا وذلك أن العناوين المذكورة في الدفاتر هي عناوين الأراضي البيضاء و ليس أصحاب هذه الأراضي و مالكيها و بالتوجه للتبليغ لا نستطيع تسليم الإعلانات لغياب المالك أو من ينوبه فقد بات من الأجر على البلدية ذكر مقر سكني أو العمل لمالك الأرض كي يتسنى له تسلم الإعلام عن أداء هذه الأرض البيضاء .
- ✓ ضعف نسبة الإستخلاص في المعاليم بعنوان كراء العقارات المثقلة لدى البلدية راجع بالأساس لتواصل نفس الحالات نذكر منها :
- أكشاك مغلقة
 - أكشاك غير منجزة
 - الإنتصاب الفوضوي
 - بيع وكراء بعض الأكشاك إلى الغير دون علم البلدية

○ تغيير صبغة النشاط دون علم البلدية مما أثار قلق بعض المتسوغين

عدم تواصل البلدية مع القباضة و لا مبالاة في الرد على المكاتيب و المراسلات الإدارية الصادرة عن القابض وحتى إن أتى الرد فيكون دون تحصيل إنجازات على أرض الواقع .

كما أن جل من لهم أوامر بالصرف يستخلصونها نقداً أو تحويلاً من القباضة ونطالبهم بخلاص الأداء البلدي المتخلف بدمتهم أو نقوم مباشرة بخصم المبلغ من منظومة أدب .

إنجر عن هذه المشاكل تعسير العمل عند إتخاذ إجراءات الإستخلاص الجبرية للعدول حيث يتم تهديدهم والإعتداء عليهم وسبق في عديد المرات تعرضهم إلى الضرب والسب والشتم وصولاً للعنف الشديد من طرف المتسوغين وفي أحيان أخرى غياب عناوينهم القارة وإستحالة الوصول لمالكها الأصليين .

في مجابهة كل هذه الإشكاليات إلتجأنا لعديد المكاتيب في هذا الغرض لتحيين و تسوية وضعية هذه العقارات المسوغة كما عرضنا هذا الطلب في عديد الجلسات مع البلدية حتى أننا إقترحنا تعيين جلسة خاصة به لمناقشة هذه الإشكاليات التابعة للبلدية, أملاً منا في تعاونها معنا وحل هذه الأزمة التي عادت بالكثير من الأضرار علينا جميعاً .

أفدناكم بهذا علماً وأن العمل على حل هذه الإشكاليات متواصل و تسوية وضعية العقارات بجميع أنواعها والكراءات وصولاً للإجراءات الجبرية باتت من المسؤوليات الأولية للقباضة البلدية في غياب تعاون البلدية معنا ولكم منا جزيل الشكر و السلام .